



سخره ما بعد النهضة أميمة كمال

الأحد 17 فبراير 2013

سحقت اليوميات المدهشة للنظام الحاكم الحالي، ورجالاته معظم ما أمتلكه من قدرة على الاندهاش. ولكنى استجمعت بقية دهشة تائها لدى وأنا أقرأ جانباً من وثائق كبار المسؤولين الإنجليز، القابعين في وزارة الداخلية المصرية في العشرينيات من القرن الماضي والموجودة في دار المحفوظات البريطانية. وكان الدكتور **رعوف عباس** أستاذ التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة قد جمعها في كتاب ممتع عن «الحركة العمالية المصرية في الفترة ما بين 1924 - 1937». فقد كان كبار الموظفين الإنجليز بوزارة الداخلية في مصر يمدون المندوب السامي البريطاني ووزارة الخارجية البريطانية بتفاصيل الحركة اليومية للطبقة العاملة المصرية. ويقدمون الأفكار التي يرون أنها تضمن وضع الحركة العاملة داخل إطار محدد، يقلل من فاعليتها في الحركة السياسية. هكذا يصف لنا الدكتور **عباس** أهمية هذه الوثائق.



يروى الميجور (كين بويد) المختص بمراقبة النشاط العمالي بالداخلية «أنه في يوم 3 يوليو عام 1924 عقد اجتماع بين مدير شركة الملح والصودا بالاسكندرية وبين ممثل العمال، ووافق المدير على إعادة سنة من العمال المفصولين إلى العمل، وعلى أن يضع نظاماً للأجور الإضافية. ولكنه رفض الاستجابة لطلب العمال أن يتم تشغيلهم عن طريق الشركة مباشرة دون وساطة المقاولين. ووعده بأن يبذل أقصى جهده لدى المقاولين، لمعاملة العمال بنفس الطريقة التي تعامل بها الشركة العمال المستخدمين لديها. ولكن عند مغادرته، اعتدى عدد من العمال المضربين على المدير وتم إلقاء القبض على 15 منهم. وأعلن المدير على الفور أنه سيسمح للعمال المرغوب فيهم فقط بالعمل، دون قيد أو شرط. فإذا رفضوا ذلك، قامت الشركة بتعيين عمال جدد. وأنتهى التفاوض عند هذا الحد ولم يبذل المدير جهداً لتحسين أوضاع العمال ولم يكف العمال عن المطالبة بحقوقهم من المقاول. هذه الوثيقة محفوظة في دار المحفوظات البريطانية ضمن مجموعة تقارير كثيرة أخرى.

وبالطبع دهشتي ليست من الكتاب ولا من الميجور الذي كتب الواقعة ولا من المدير الذي رفض مطالب العمال حينذاك ولا حتى من الإستعمار الإنجليزي الذي كان يريد أن يحجم الحركة العمالية. ولكن من أنه بعد مرور 90 عاماً على هذه الواقعة، قامت خلالها ثورتان في مصر بحجم ثورة يوليو وثورة يناير ومع ذلك مازال العمال المصريون يعانون من نفس ظلم شركات المقاولات ونفس قهر المديرين.



وإذا كانت دار المحفوظات البريطانية تحفظ لنا تاريخ تعسف المقاولين الذين كانوا يوردون العمال للشركات بحقوق أقل كثيراً من حقوق العمال الذين يعينون مباشرة في الشركات ذاتها ويستغنون عن العمال الذين لا يقبلون هذا الظلم، وذلك بفضل جهد توثيقي من رجال وزارة الداخلية الإنجليز. فإن وزارة الداخلية المصرية بلاطوغلى هي الأخرى، من المؤكد أنها ستحفظ في ذاكرتها الأرشيفية بما تفعله الآن شركة موانئ دبي الإماراتية، التي تدير ميناء السخنة بالسويس. ويصير مديروها على الاستعانة بشركات مقاولات، تورد لها العمالة المصرية وتغيرها وتقتما شاءت.. فالشركة تصر على العمل بنظام المقاولين وترفض تعيين العمال بشكل مباشر حتى تستطيع أن تتخفف من أعباء التثبيت والأجور والتأمينات ومزايا التأمين الصحي والتعويضات في حالة الإصابات. وتترك العمال رهائن لدى المقاولين واحد بعد الآخر وكل منهم يحاول أن يستقطع جانباً من حقوقهم بقدر ما يستطيع.

وفي كل مرة تغير شركة دبي المقاول يكون العمال عرضة للطرد والتشريد. إلا إذا رضخوا، وقبلوا بشروط شركات المقاولات الجديدة، التي تأتي بها الشركة الإماراتية. ولا يخفى أن الشركة الإماراتية هذه حين أنهت عهدها مؤخرًا مع شركة المقاولات (بلاينيوم)، وطرحنا مناقصة جديدة أتت بعدد من شركات المقاولات الأخرى التي تقدمت بأسعار أقل لتقديم نفس الخدمات داخل الميناء. وهو ما جعل العمال (ما يزيد على 1000 عامل) يتخوفون من العمل مع الشركات الجديدة، التي لم تعط لهم أى ضمانات باستمرارهم في العمل لديهم. بل على العكس أكد المسئولون في هذه الشركات، على أنهم غير ملتزمين بتشغيل كل العمال بعد ثلاثة شهور حيث ستكون هذه الشهور بمثابة شهور اختبار. مما يعني أن هؤلاء العاملين معرضون للطرد، حسب أهواء أصحاب شركات المقاولات.



وتماما مثلما كان يوثق الميجور الإنجليزي من 90 عاما، وينحاز في توثيقه ضد العمال يحدث حاليا في ميناء السخنة حيث يحتمل المسؤولون المصريون ورجال الأعمال الذين تعطلت شحناتهم بسبب إضراب عمال ميناء السخنة وتوقف شحن الحاويات وتفريغها، مسئولية تلك الخسائر. دون أن يشير أحد إلى فساد نظام المقاولات، الذي كان موجودا في عهد الإنجليز. ولا يجد أحد من المسؤولين غضاضة في استمرار العمل به بعد ثورة يناير، وفي ظل نهضة الإخوان المسلمين.

وبدلا من أن تطالب الحكومة المصرية الشركة الإماراتية بتعويض مالي بسبب ما خسرت خزانه الدولة من ملايين الجنيهات بسبب الإضراب الذي استمر لتعنت الشركة مع العمال، نجد المسؤولين يضغطون على العمال للرضوخ لما تجبرهم شركات المقاولات على قبوله. دون أن يسأل واحد من المسؤولين نفسه وماذا سيكون عليه الحال لو عاد العمال وقبلوا شروط شركات المقاولات الجديدة التي ستقسم العمال فيما بينها، وبعد ثلاثة شهور استغنت الشركات عنهم خاصة كبار السن منهم هؤلاء الذين قضوا أكثر من 10 سنوات وأنتت يعمل آخرين. هل في هذا الحال سيأتى المسؤولون في محافظة السويس بفرصة عمل أخرى لهؤلاء الذين سينضمون لطابور العاطلين من السويس؟ هل سيطعمون أولادهم ويدفعون لهم مصاريف المدارس أو سيتولون دفع إيجار الشقة والغاز والكهرباء؟.

وبدلا من أن يخرج مسئول واحد في الحكومة المصرية يذكر الشركة الإماراتية بما ينص عليه قانون العمل المصرى في مادته 79 من أنه «إذا عهد صاحب عمل إلى اخر بتأديبه عمل من اعماله أو جزء منها وذلك في منطقة عمل واحدة، وجب على هذا الأخير أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل الأصلي في جميع الحقوق ويكون الأخير متضامنا معه في ذلك». أو أن يطالب الشركة بتحتمل مسئولية الضرر البالغ الذى لحق بمصر من جراء توقف أحد موانئها ، وهو ما يهدد سمعة الموانئ المصرية كلها أمام منظمة الملاحة الدولية. نجد أن بعضا منهم يطلق دعاوى للتدخل لفض الإضراب بالقوة، وعدم الاستجابة لمطالب العمال الذين لا يملكون سوى سواعدهم هي فقط ما يراهنون عليها لتحقيق النصر.

وشركة موانئ دبي ليست الحالة الوحيدة الصارخة لنظام سخرة المقاولين ولكن هذه الظاهرة الفاسدة استشرت في كبرى شركات الأسمنت والطوب وخدمات البترول وغيرها من الصناعات دون أن تخرج الحكومة لتعلن عن خطة لوقف نظام السخرة الذى حول العمال إلى عبيد.



وأظن أنه لو كان الميجور الإنجليزي حيا يرزق الآن لكان قد نصح رجال مرسى بأن يكفوا عن محاولات قمع الاحتجاجات العمالية، أو الوقوف ضد النقابات المستقلة التي ربما تستطيع أن تحصل على الأقل على الحقوق التي تعجز الحكومة على تحقيقها للعمال لأنه رأى بعينه أن كل هذه المجهودات قد ذهبت وظلت الحركة العمالية عفية حتى الآن.

وربما كانت كلمات عباس حليم الذى كان يرأس اتحاد النقابات فى عام 1935 هي الأكثر تعبيرا عن ذلك. عندما كتب أن «الصديق والحليف الحقيقى للعمال، والذى جعلهم يرتبطون بحركة النقابات، هو دولة إسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء». لقد ساعدنا كثيرا، لقد كنا نعمل بهدوء، فهاجمنا وطاردنا وأغلق مقارنا واستخدم الكثير من وسائل البطش. «فتحركنا لمقاومته واتحدنا ونجحنا».